مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

الأساس التشريعي للتقاضي الإلكتروني وإجراءات رفع الدعوى الإلكترونية في الأنظمة المقارنة

أبوسالف آدم مصطفي حامد
كلية القانون والدراسات القضائية، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية
aahamid@uj.edu.sa

تاريخ الاستلام:2022/10/01 م تاريخ النشر:2022/12/30 م

مستخلص
هدف الدراسة إلى التعريف بالأساس التشريعي للتقاضي الإلكتروني وإجراءات رفع الدعوى الإلكترونية في الأنظمة المقارنة. تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما الأساس النظامي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني أمام المحاكم في المملكة العربية السعودية؟ بنيت الدراسة على الفرض الرئيس التالي: يمتاز النظام التشريعي للتقاضي الإلكتروني وإجراءات رفع الدعوة الإلكترونية بالعديد من الخصائص التي تميزه عن التقاضي التقليدي ويتماشى مع طبيعة التطورات الحالية وطبيعة المنازعات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى التقاضي الإلكتروني يمتاز بقدرته على إيجاد الحلول لأكثر العقبات التي يواجهها القضاء السعودي التقليدي، وبسرعة الفصل في الدعاوى. أوصت الدراسة باعتماد معايير موحدة لنظام التراسل وتبادل الوثائق بين قطاعات مرفق العدالة والجهات الحكومية عبر الشبكة الإلكترونية.
كلمات مفتاحية: الأساس التشريعي، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية، النظام السعودي.

Abstract
The aim of the study is to introduce the legislative basis for electronic litigation and the procedures for filing an electronic lawsuit in the comparative systems. The study problem was formulated in the following main question: What is the legal and legislative basis for electronic litigation before the courts in the Kingdom of Saudi Arabia? The study was built on the following main hypothesis: The legislative system of electronic litigation and the procedures for filing an electronic lawsuit are characterized by many characteristics that distinguish it from traditional litigation and are in line with the nature of current developments and the nature of disputes. The study followed the historical approach and the analytical descriptive approach. The study concluded that electronic litigation is characterized by its ability to find solutions to the most obstacles faced by the traditional Saudi judiciary, and to quickly adjudicate cases. The study recommended the adoption of unified standards for the system of correspondence and exchange of documents between sectors of the justice system and government agencies via the electronic network.
Keywords: Legislative Basis, Electronic Litigation, Electronic Lawsuit, the Saudi system.

مقدمة
الحمد لله الحكيم في قضائه، العادل في جزائه لقوله ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[1] والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ خير من حكم فعدل، وقضى فأقسط، وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا بهداة وساروا على منهاجه إلى يوم الدين. ان موضوع الدراسة هو الأساس التشريعي للتقاضي الالكتروني و إجراءات رفع الدعوى الالكترونية والذي يعني البحث عن الكترونية القضاء ، وبما ان القضاء هو احد مظاهر سيادة الدولة فلابد ان تكون الدراسة جديرة بتلك الدرجة التي يمثلها القضاء في الدولة . وعلينا ان نعرف التقاضي عن بعد هو نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة اجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بوساطة اجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الالكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل اجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الاحكام الكترونيا. وخدمة التقاضي الالكتروني هي عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة المختصة عبر بريدها الإليكتروني، والتي يتم استقبالها من طرف موظف مختص، يحولها إلى ملف رقمي له مراجع تخص نوع القضية وتاريخ فتح الملف وأول جلسة، وقد عرف اليوم الأول من تطبيق خدمة التقاضي الإلكتروني في المملكة تفاعلاً في جدة ومكة المكرمة، هذه الخدمة أعطت مؤشرات جيدة لمدى نجاح تطبيقها في محاكم المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن جهود المملكة لتطبيق منظومة التحول الرقمي مثل سائر الدول، ودعم سرعة الإنجاز وجودة الخدمات المقدمة، وتفعيل مسار التقاضي الإلكتروني .تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية: ما الأساس النظامي والتشريعي للتقاضي الالكتروني أمام المحاكم في المملكة العربية السعودية؟ إلى أي مدى افلح القضاء في المملكة العربية السعودية في استغلال مخرجات التقنية الحديثة لخدمة المواطن السعودي؟ وكيف وازن المشرع السعودي بين طرق التقاضي التقليدية والوسائل الإلكترونية المستحدثة للقضاء؟ تتمثل اهمية موضوع البحث في اختصار الوقت، وبساطة الإجراءات، وسرعة الفصل في القضايا وانجازها في وقت مناسب، بسبب سهولة التواصل القضائي بين كافة الأطراف دون الحاجة للانتقال إلى المحكمة، وأن نظام المحكمة الالكترونية يجعل سجلات المحكمة أمنة أكثر، بالإضافة إلى سهولة الاطلاع عليها والوصول إليها، بالتالي خدمة التقاضي الالكتروني ستسمح للجميع بتقديم وثائقهم القانونية بطريقة إليكترونية، وفق منظومة آمنة للغاية وناجعة،كما يوفر التقاضي عن بعد السرية

[1] سورة المائدة، الآية ٤٢.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

التامة في تداول ملفات الدعوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى من إفشاءها أمام العامة.

ماهية التقاضي الالكتروني: التقاضي من قضى قضيت والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم، واستقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس، واما التقاضي فمعناه في اللغة القبض لأنه تفاعل من قضى يقال تقاضيت ديني واقتضيته بمعنى اخذته ويقال تقاضيته حقي فقاضيته أي تجازيته فجزانيه، وبذا يكون التقاضي لفظا مأخوذا عن الفعل قضى على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضى قضاء وتقاضيا والتقاضي دال على المشاركة في فعل معين على سبيل المفاعلة والمنازلة بهدف الوصول الى حكم قاطع في خصومة ما[١]. إن مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في السبعينات من القرن الماضي، يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، ويتفق التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي في الموضوع وكذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائياً التي تنظر في النزاع وتصدر حكما بشأنه، ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ، ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني[٢].تقترب فكرة التقاضي الإلكتروني من فكرة الحوكمة الالكترونية التي تعنى الانتقال من فكرة تقديم الخدمات والمعلومات الى الاشخاص بشكلها التقليدي الورقي الى الشكل الإلكتروني عبر الانترنت، فهي عبارة عن تطوير لنظام القضاء، وهي بلا شك وسيلة فاعلة للتطوير من خلال اختصار الزمن ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت باعتبار ان التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة نسبياً هي آفة القضاء[٣]. اورد الفقه القانوني تعريفاً للتقاضي الإلكتروني بأنه: عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً الى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن قبولها او رفضها وإرسال إشعار الى المتقاضين يفيدهم علماً بما تم بشأن هذه المستندات، ويقتصر هذا التعريف على عمليه نقل مستندات التقاضي الكترونياً الى المحكمة المختصة فقط دون إجراءات التقاضي الأخرى مثل التحقيق والمحاكمة فهو غير دقيق، كما عرف التقاضي الإلكتروني بأنه: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام او انظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الانترنت الدولية وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها، وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين، كما عرف التقاضي الإلكتروني: الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية تتضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع المبادئ والقواعد العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية[٤]. يمكن القول ان التقاضي الإلكتروني هو سلطة المحكمة القضائية المختصة بالفصل إلكترونياً في النزاع المطروح امامها من خلال شبكة الانترنت الدولية، وبالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة. كما عرف هو توفير نظام معلومات كامل مؤمن ومقنن متصل بشبكة الانترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة من بنظر الدعوى ولأطراف الدعوى والنيابة العامة إجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن إثبات صحته، كوصول الدعوى وتسجيلها وإيداعها والاطلاع عليها من خلال أشخاص معروفين بموجب تخويل لهم بهذه التصرفات، وعرفه البعض الآخر بأنه نظام قضائي معلوماتي جديد تم بموجبه تطبيق كافه إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراءاتها على التقاضي وتنفيذ الأحكام إلكترونياً[٥]. يتضح ان فكرة التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة الكترونية واحدة وهذا يستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، وتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية منذ قيد الشكوى الى حين صدور قرار بصورته النهائية والقطعية والذى ينتج تدفقاً سهلاً وآلياً للبيانات والمعلومات بين بين القضاة والمحامون والخصوم والجهات والأخرى على نحو يتيح سرعة الوصول للمعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها وتخفيف الأعباء على جميع أطراف العملية القضائية[٦]. بموجب هذا التعريف فإن التقاضي الالكتروني يحتاج لقاعدة تشريعية يستمد القضاة سلطتهم بموجبها لنظر الدعاوى وإصدار القرار بناء لهذه الاجراءات التي تحمل صفة الالزام وبالتالي تتمتع بحجية الاحكام فالتقاضي الالكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي، لكي تتم عملية

---

[١] محي الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي (د.ت) تاج العروس من جواهر القاموس .دار الحكمة، عمان، ج١٠، ص٢١٠ .
[٢] جورج شفيق ساري(٢٠٠١م) "قواعد وأحكام القضاء الإداري". القاهرة، دار النهضة العربية، ص١٢٤.
[٣] خالد ممدوح ابراهيم(٢٠٠٧م) التقاضي الإلكتروني، (الدعوى الالكترونية وإجراءاتها)، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط١، ، ص١٤
[٤] حازم الشرعة(٢٠١٠م) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، عمان، دار الثقافة، ط١، ص٢٢.
[٥] محمد ذنيبات، وحمدى العجمي(٢٠١١م)القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ص٣١.
[٦] حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص٢٩

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الالكترونية والدائرة الالكترونية لتنفيذ الاحكام المدنية وينبني على وجود محكمة إلكترونية وجود محكمة طعن تنظر بالطعون المقدمة إليها إلكترونياً الأمر الذي ينتج أن ملفات الدعاوى الالكترونية يفترض بالضرورة القصوى أن تختلف عما هو موجود حالياً بحيث أن الالية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي سوف تصبح جزءاً من الماضي، وستحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف في الشكل والمضمون. كما أن آلية تقديم البينات يجدر أن تختلف فالسرعة واحترام المواعيد أمر لابد منه لاسيما أن المحكمة موجودة في كل مكان لا تغلق أبوابها أمام المراجعين والمحامين وينبني على ذلك بأن المعنيين والذين سيقع عليهم عبئ تسجيل الدعوى ونظر الدعاوى والمحامين يتوجب ان يكونوا على دراية وخبرة بالبرامج وتصميم المواقع[١]. إذن ومما سبق ذكره من مفاهيم عدة للتقاضي الإلكتروني يمكن للباحث القول بأن التقاضي الإلكتروني يقصد به تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن على الشبكة العالمية، يتيح للمتقاضين تحريك دعواهم وتقديم البيّنات والاطلاع على مجريات الجلسات، وللقضاة وأعوانهم النظر في الدعاوى وتدوينها وحفظها والفصل فيها، عبر الوسائل التقنية الحديثة. يعرف جانب من الفقه المحكمة الالكترونية او المحكمة المعلوماتية بأنها حيز تقنى معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية يتألف من شبكة الرابطة الدولية اضافة الى مبنى المحكمة بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وادارية يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الاجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الاجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى، والتي سيتم تدوين الاجراءات القضائية من خلالها بما فيها ما أطلق عليه (برمجة الدعوى الالكترونية أو حوسبة الدعوى)، ويعتبر مفهوم المحاكم الالكترونية حديث نسبياً، فباستثناء بعض الولايات الامريكية وبعض المراكز الامريكية كالمركز القانوني لتكنولوجيا المحاكم والذي جهز قاعه (الكورت روم ٢١) فإن التطبيق الفعلي لهذا النمط من المحاكمات بوسائل إلكترونية مازال في بداياته الاولى[٢]. وعليه يمكن تعريف التقاضي إلكترونياً تعريفا مختصرا وواضحا وشاملا بانه نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة اجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بواسطة اجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل اجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الاحكام الكترونياً. ووفقا لهذه التعاريف فان المتقاضي أو المحامي عند رغبته في اقامة الدعوى بطريقة الكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض بحيث يكون هذا الموقع متاح ٢٤ ساعة يوميا وطيلة ايام الاسبوع حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على ادارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله الى المحكمة المختصة حيث يتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه منها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها .

وسائل التقاضي الالكتروني: التقاضي الالكتروني هو تنظيم تقنى معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم ادلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول الى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة اجراءات التقاضي من خلال هذا النظام، كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الالكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات وبناء عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحكمة والاقسام الادارية والتنفيذية فيها سيأخذ طابعاً تقنيا يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً الكترونيا دون حاجة للحضور الشخصي، ويتميز هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ الاجراءات[٣]. يحتاج التقاضي الإلكتروني لوسائل تقنية تنظمه بما يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم ادلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً الى الوصول لحكم قضائي بات وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي ومباشرة اجراءات التقاضي من خلال هذا النظام كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الإلكترونية شفافية وسرعة الحصول على المعلومات وبناءً عليه فتجهيز المحكمة وقاعات الجلسات والاقسام الادارية والتنفيذية سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم الكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي. وتتمثل وسائل وأدوات التقاضي الإلكتروني في الاتي:

المحكمة الإلكترونية: لغرض تطبيق اجراءات التقاضي الإلكتروني لابد من وجود محكمة تعمل بوسائل الكترونية يباشر من خلالها مجموعة من القضاة نظر الدعاوى والفصل بها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الاجراءات القضائية بتلك الوسائل باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الاجراءات

[١] محمد حسام محمود لطفي(٢٠٠٢م)الاطار القانونى للمعاملات الإلكترونية، القاهرة، المطبوعات الجامعية، ص٦١.
[٢] محمد حسين منصور (٢٠١٠م) الاثبات التقليدي والإلكتروني، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى، ص٦.
[٣] عبد العزيز الغانم (٢٠١٦م) المحكمة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الامير نايف،ص١٧.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

القضائية من خلالها أي بمعنى برمجة الدعوى الالكترونية أو حوسبة الدعوى لتكتمل منظومة هذا النظام. لذلك فان التطبيق الفعلي لهذا النمط من المحاكمات بوسائل الكترونية ما زال في بداياته الاولى وخصوصا في بعض الدول العربية وقد ورد تعريف المحكمة الالكترونية بانها هي عبارة عين حيز تقنى معلومات ثنائي الوجود يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وادارته على الشبكة تعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير المعلومات حول مستجدات الدعاوى وقرارات الاحكام بما يمثل تواصلاً دائما مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكن هذه المحكمة اصحاب العلاقة المتقاضيين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة في كل وقت ومن أي مكان كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات بل وحتى حضور الجلسات حضورا الكترونيا وقرارات الاحكام بكل يسر وسهولة[١]. كما عرفت عبارة عن موقع الكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت تعمل بنظام ارسال وقبول المستندات الالكترونية وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال نافذة الكترونية حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بواسطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية وهذه النافذة الالكترونية الموجودة بالموقع الإلكتروني للمحكمة تؤدى بصفة اساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدى في نظام التقاضي التقليدي مع اختلاف ان المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم الكترونية، وكذلك احلال نظام التصديق الإلكتروني في محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات[٢] . كما ورد تعريف فقهي للمحكمة الالكترونية على انه مصطلح يعنى تفعيل تقنية المعلومات بالشكل الامثل بما يساعد على جودة الخدمات وسرعة انجازها وتقسم خدمات المحكمة الالكترونية الى: خدمات المواطنين، خدمات القطاع التجاري، خدمات الجهات الحكومية وخدمات موظفي المحكمة بما يحقق سرعة الانجاز للمعاملات والقضايا وتوحيد وتبسيط اجراءات العمل والمساهمة في امن المعلومات بحفظها واتاحة الاطلاع عليها للمصرح لهم اضافة الى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور[٣]. ان تطبيق العمل بالمحكمة الالكترونية له اهمية كبيرة جدا وخاصة في ظل العصر الراهن لاختصار الوقت والجهد وايصال الحق الى صاحبه بأبسط واسرع الطرق خصوصاً ونحن نعيش في ظل عالم يشهد ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات.

شبكة الانترنت: إن شبكة الانترنت الدولية تعتبر اكبر وسيلة اتصال في العالم لأنها تشمل اجهزة الحاسوب المرتبطة بالشبكة في جميع انحاء العالم لان حجم الاستعمال اليومي كبير ولا يمكن حصره والخدمات التي تقدمها كبيرة ومتنوعة تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والتعليمية والعسكرية والثقافية وكذلك تستخدم للتسلية والترفيه وهي ثمرة الاندماج أو التزاوج بين ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في القرن الحادي والعشرين خصوصاً وانها تقوم على اساس الاتصال دون الانتقال كما عرف قانون الاونسترال النموذجي للتجارة الالكترونية تبادل البيانات الالكترونية بانه نقل المعلومات الكترونيا من كمبيوتر الى كمبيوتر اخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات[٤].

موقع المحكمة الالكترونية على شبكة الانترنت: يتوجب تصميم موقع على شبكة الانترنت يعتبر عنوانا الكترونيا للدائرة أو المحكمة يستطيع من خلاله كل صاحب علاقة تنفيذ نوعين من الخدمات الاول الحصول على المعلومات بتصفح اوراق الموقع والبحث عن المعلومات وما تم من اجراءات بخصوص الدعاوى أو بالاتصال الإلكتروني المباشر مع الموظفين من خلال برنامج الفيديو كونفرس يتم برمجة ما يمكن تسميته الوسيط الإلكتروني القضائي وهو عبارة عن برنامج اتصالات علاي التقنية يمكن جمهور المراجعين والمحامين بالاتصال المباشر مع العاملين في هذا النظام والقضاة بالوصول الآلي لمركز الحصول على المعلومة الممثل بالقائم الفعلي على توفيرها والتزود بالمعلومات والاستفسار عن الاجراءات .

قضاة المعلومات: هم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الالكترونية والتي لها موقع الكتروني على الانترنت ضمن نظام قضائي يمكن ان نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق اجراءات التقاضي عن بعد وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية وهي مكنة الوصول الى اثبات الحق من خلال مجموعة متطورة من الاجراءات الالكترونية يصدر الامر بها من القاضي الى مجموعة من الموظفين المتخصصين بالعمل الحاسوبي المعلوماتي والذين يطلق عليهم اسم كتبة المواقع الالكترونية للقيام بتحضير المتداعين أو وكلائهم ومباشرة المحاكمة ويتم تدوينها الكترونيا بالصوت والصورة بحيث يستمع القاضي المعلوماتي لأقوالهم ومرافعاتهم ودفاعاتهم وكذلك الاتصال بالموظفين

---

[١] خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاته، مرجع سبق ذكره، ص١٩.
[٢] محمد سليمان نايف(٢٠١٥م) النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس، ص٣١.
[٣] هشام حامد الكساسبة(٢٠١٨م) وسائل الاثبات امام القضاء الاداري، عمان، دار وائل، ص١٢٢.
[٤] حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

والاستفسار منهم بما يتعلق بالأمور الادارية والاجرائية المتعلقة بالدعاوى مع استمرار عملية التصوير والتي تنقل الى موقع الدائرة المعلوماتية القضائية وبيان مضمونها للخصوم[١].

كتبة المواقع الالكترونية: وهم مجموعة من الموظفين الحقوقيين والمتخصصين ايضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم وادارة المواقع الالكترونية مؤهلين للعمل في هذا المجال ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي الإجرائي اهمها ما يلي[٢]: تسجيل الدعاوى وارسالها مع ما تتضمنه من ادلة اثبات أو أي وثائق اخرى يمكن ارسالها بواسطة الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لغرض ارساله للمحكمة في حالة طلبها له، تجهيز جدول مواعيد الجلسات. استيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الإلكترون والاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعوى أو شهودا أو غيرهم قبل ادخالهم الى موقع المحكمة امام القاضي. أما غرف وقاعات المحاكم فان كل قاعة تكون مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتألف من محور وموزع خطوط على كافة الحواسيب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسبة رئيسية كبيرة الحجم تختص بعرض ما تحتويها اضابره (ملف) الدعوى مع اظهار كافة الاجراءات التي تطرأ عليها ويستطيع الحاضرين مشاهدتها بشكل مباشر، والحواسيب الاخرى الموزعة داخل قاعة المحكمة في المكانات المخصصة والمفترضة للمدعى أو وكيله وللمدعى عليه أو وكيله والشاهد في حالة حضورهم الشخصي الى قاعة المحكمة جميعها ترتبط مع حاسوب القاضي الذى يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين كافة الاجراءات وبالتسجيل المرئي لها بحيث تعرض هذه الاجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة وكذلك للحاضرين الكترونيا من خارج بناية المحكمة التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدى مهمة تصويري وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين وكل ما تحتويه القاعة ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني على الانترنت بحيث يستطيع كل من ذوى العلاقة في الدعوى أو أي مواطن من الدخول لقاعة المحكمة وحضور جلساتها (القضاء التقليدي (علنية المحاكمة)[٣].

ادارة المواقع والمبرمجين: وهم مجموعة من الاداريين والفنيين المتواجدين خارج قاعة المحكمة وفي اقسام مجاورة لها يكون من اهم واجباتهم متابعة سير اجراءات المحاكمة ومعالجة الاعطال التي قد تحدث في الاجهزة والمعدات اثناء المرافعة وكذلك معالجة الاخطاء الفنية قبل وقوعها، والقيام بحماية النظام من الفيروسات واحباط محاولة دخول المخربين والفضوليين على موقع المحكمة بالإضافة الى مساعدة الكتبة بتنفيذ واجباتهم التقنية[٤]. وأيضاً يمكن عرض محتوى محضر ملف الدعوى الالكترونية على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الانترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بواسطة كاميرا القاعة وبالإمكان ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية بجزئية علنية المحكمة مباشرة دون تصوير من الكاميرا وفي حالة قرر القاضي نظر الدعوى سرا يتم وقف التصوير الناقل لجزئية الموقع وتشغيله بعد ذلك[٥].

المحامي المعلوماتي: يطلق على المحامي الذي تتحقق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الالكترونية حيث يستلزم معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال وتصميم البرامج والواقع الالكترونية مع ضرورة وجود الاجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية من خلال مزود الخدمة في مكان المحامين الخاصة لتمكنه من اداء واجباتهم ورسالة القضاء بشفافية وبمهنية[٦].

السجلات الالكترونية: من الضروري ان يتم انشاء سجل الكرتوني لكل محكمة الكترونية يحتوي في هذا السجل على قاعدة بيانات لكل دعوى لذلك يمكن تعريف السجل الإلكتروني بانه عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى أو اعطائها رقما معلوماتيا متسلسلا بحيث يمكن ان يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الالكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحوى على نوعين من انواع الحفظ التقني[٧]:

النوع الاول: المبرزات (المستندات والوثائق) ولوائح الادعاء والوكالة التي ارسلت من المتداعين على ملفات PDF كنوع من انواع الملفات التي تحفظ التخزين وتمنع تغيير محتواه.

النوع الثاني: هي محاضر الكترونية يتم تدوين كافة اجراءات المحاكمة بداخلها وفق الية مباشرة للتدوين التقني وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة الداخلية الى مكتب المتابعة لقاضى المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة المحدد ضمن اسس برمجية.

مزايا وعيوب التقاضي الإلكتروني

---

[١] محمد عليم حمد عطا الله (٢٠٠١م) الاثبات بالقرائن في القانون الإداري، رسالة دكتوراه، اسيوط، جامعة اسيوط ، ص٦٧.
[٢] صبري جلبي عبد العال، المنازعة الادارية الإلكترونية، المجلة القانونية، القاهرة، المجلد ٨، العدد ١، ص ٣١.
[٣] محمد حسام محمود لطفي، الاطار القانونى للمعاملات الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص٦٩
٤ صفات أوتانى، المحكمة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ١١العدد الأول ، ص ١٧٦.
٥ خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاته، مرجع سبق ذكره، ، ص٣٧
٦ محمد سليمان نايف، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ٣٨.
٧ محمد ذنيبات، وآخر ، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

اهم ما يتميز به نظام التقاضي الإلكتروني مجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية ويواكب التطور في ظل ثورة تكنلوجيا المعلومات التي احدثت نقله نوعية في مجالات الحياة المعاصرة حيث يتميز الاول عن الثاني بسرعة وسهولة الاتصالات وامكانية ارسال الوثائق والمستندات بين الاطراف المتعددة مما يؤدى الى توفير الجهد والوقت والكلفة ويعتمد التقاضي عن بعد وبشكل اساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من اهمها الانترنت ويعتبر جهاز الحاسوب الوسيط الإلكتروني بين طرفي التقاضي على ان يكون هذا الجهاز متصلا بشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير عن الارادة الكترونيا لكل من الطرفين المتقاضين وكذلك المتعاقدين في ذات اللحظة رغم انفصالهم مكانيا ويمكن ان نحدد اهم المزايا الرئيسية التي يتميز بها النظام الالكتروني هي:

مغادرة النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني: إن اهم ما يميز اجراءات التقاضي الإلكتروني هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم الكترونيا دون استخدام الاوراق وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الانترنت وهو خلق مجتمع المعاملات بدون أوراق لذلك نجد بان الدعائم الالكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذى يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه مما يثير موضوع ادلة الإثبات الالكترونية واثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور التقاضي عن بعد لكن استخدام المستندات والوثائق الالكترونية وكل ما يتصل به ابتداء من عملية كتابته أو حفظه أو نقله أو استرجاعه وفق تقنيات متعددة له مميزات عديدة اهمها التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها الى الحد المعقول وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لأضابير وملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها[1]. بهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لخزن الملفات في المحاكم واستخدامها في امور اخرى تغطى نشاطات المحكمة ومن الجدير بالذكر بان الوثائق والمستندات الالكترونية يمكن الوصول اليها والاطلاع عليها بسهولة وأسرع مما هو عليه في الملفات الورقية.

ارسال المستندات والوثائق الكترونيا وعبر الانترنت : تتيح شبكة الانترنت امكانية ارسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل الكترونيا أي ما يسمى بالتسليم المعنوي للوثائق مثل الكتب والابحاث والتقارير الالكترونية الى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية والطبية، ان المقصود بمصطلح التنزيل الإلكتروني هو نقل أو استقبال أو تنزيل احد الرسائل أو البرامج أو البيانات عبر الانترنت الى الحاسوب الخاص للمستخدم وهو ما يصطلح عليه قانونا بالتسليم المعنوي حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء للعالم الخارجي وهو عكس مصطلح up load الذى يقصد به التحميل عن بعد وهي عملية ارسال ملف أو برنامج الى جهاز حاسوب اخر لذلك نرى بان الاجهزة الالكترونية كالفاكس أو التلكس أو الانترنت لها دورا قانونيا في تطبيق اجراءات التقاضي عن بعد بحيث يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الاعلانات والاخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم[2].

استخدام الوسائط الالكترونية : إن من أهم خصائص التقاضي عن بعد هو استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ اجراءات التقاضي وعبر شبكة الاتصالات الالكترونية حيث ان التقاضي عن بعد لا يختلف من حيث الموضوع أو الاطراف عن التقاضي التقليدي ولكنه يختلف فقط من حيث طريقة تنفيذه وكونه يتم باستخدام وسائط الكترونية وتلك الوسائط هي التي دفعت الى اختفاء الكتابة التقليدية التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الالكترونية التهي تقوم على دعائم الكترونية[3]. يعتبر الحاسوب المتصل بشبكة الاتصالات الدولية الوسيط الإلكتروني بين طرفي التقاضي والذي يتم بواسطته التعبير عن الارادة الكترونيا حيث يمكن ان يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الاعلانات والاخطار أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم أو سماع اقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم وقد يكون بديلا عن القضاء في القضايا المالية البحتة المحاسبية أو البنكية أو قضايا النفقات أو الارث أو الوصايا أو الوقف أو الضرائب أو الجمارك[4].

سرعة تطبيق اجراءات التقاضي: إن عملية تطبيق اجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنت تحقق انجازا سريعا في تطبيقها حيث تتم عملية ارسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات وكذلك تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى.

اثبات اجراءات التقاضي : إن الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للمعاملات التقليدية ولا تعد الكتابة دليلا كاملا للإثبات الا اذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي اما التقاضي الإلكتروني فيتم اثباته عبر المستند

---

١ عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص١٧.
٢ محمد حسام محمود لطفي، الاطار القانونى للمعاملات الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص.١١٠
٣ أسعد فاضل منديل(٢٠٢٠م) النظام القانوني للتحكيم الإلكترونى، الجزائر، دار هايل ، ص٥٤.
٤ هشام حامد الكساسبة، وسائل الاثبات امام القضاء الاداري، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني فالمستند الإلكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتها القانونية والتوقيع الإلكتروني هو الذى يضفي حجية على هذا المستند[١]. لذلك نجد بان تقنية المعلومات في ظل العصر الحديث اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية وجعلت العالم بمثابة قرية صغيرة بلا حدود جغرافية بين القارات رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت من خلال كثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة منها وسائل الاتصال الحديثة منها وسائل كتابية كالبرق أو التلكس، حيث اصبحت وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة نتيجة الربط بين المعلوماتية والاتصالات عن بعد في العالم غير الورقي لذلك من الضروري ان تتجه ارادة الفقهاء ومن خلال ابداعاتهم الفكرية الى اقامة نظرية قانونية للمعلوماتية واصدار التشريعات وزيادة اسس حماية امن المعلومات وتوثيقها وتصديق المعلومات الالكترونية للتفاعل الحقيقي مع عصر تكنولوجيا المعلومات ومن خلال الاعتراف بالسند والتوقيع الإلكتروني[٢].

استخدام الوسائل الالكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى: لقد تطورت في الآونة الاخيرة طرق السحب والايداع وحركة المال في العالم فبدءا من بطاقات الاعتماد التي مارستها الشركات في امريكا مثل الفيزا كارت والماستر كارد كخدمة مقيدة مقتصرة على البنوك وصولا الى الدفع الإلكتروني ومن صوره الحديثة ما يسمى بالذهب الإلكتروني وقد اتسع هذا النطاق ليشمل شركات الاتصالات فأصبحت شركات الاتصال الخلوية تقدم خدمة أقرب لخدمة تحويل النقود وهي خدمة تحويل بيانات تحمل قيمة مالية والمعروفة بخدمة تحويل الرصيد ويمكن اعتماد كثير من الخيارات لتحديد طرق والية دفع الرسوم[٣] . لذلك ان وسائل الدفع الالكترونية قد حلت في التقاضي عن بعد محل النقود العادية انسجاما مع تطور التكنلوجيا الحديثة حيث انتجت تلك الوسائل كإسلوب حديث يواكب التطور لتسديد المدفوعات التي تمثل قيمة المعاملات الالكترونية عن طريق نظم الدفع الجديدة التي تعد عنصرا حيويا في رفع الدعوى أو قيدها الكترونيا بما لها من علاقة بسداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات والمطالبات وباستخدام هذه الوسائل يمكن اضافة هذه الخاصية الى خصائص التقاضي عن بعد انفة الذكر والتي يمتاز بها عن وسيلة دفع الرسوم المعروفة في القضاء العادي والتي تتطلب الحضور الشخصي للمحكمة ودفع الرسوم نقدا وما يترتب عليها من معاناة الحضور للمحكمة وتكاليف النقل[٤] .

جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين: حقق التقاضي الإلكتروني مميزات عديدة منها تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم ورفع جودة الخدمة المقدمة الى جمهور المتقاضين وتخفيض مساحة اماكن تخزين الملفات في المحاكم ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع افضل للجمهور وامكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم ففان نظم ادارة الدعوى في التقاضي عن بعد تتم بواسطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف الى خدمة العمل داخل المحاكم وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع تنظيم معالجة تخزين ثم توزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة والجهات الخارجية[٥]. لذلك فان جميع تلك التطبيقات تؤدى الى زيادة انتاجية العاملين وتحسين ادائهم واختصار الوقت وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتوفير المعلومات التي تخدم ادارة المحكمة من خلال خطوات الالكترونية على سبيل المثال رقم الدعوى تحديد الدائرة منع تكرار تسجيل البيانات جدول المواعيد التبليغات وكذلك يمكن للمحكمة متابعة عملية رفع ونوع واعداد الدعاوى بدون جهد اضافي من العاملين وبدقة عالية وكذلك متابعة اسباب تأخر الفصل في الدعاوى دون الرجوع الى البحث في الملفات والسجلات بالإضافة الى امكانية طباعة الكثير من الاوراق المتداولة في الدعاوى مثل الاعلانات واوامر تقدير الرسوم مع اعداد التقارير والاحصاءات الدقيقة والتفصيلية بما يمكنها من التبليغ والاشراف والرقابة، وكل هذا يتم من خلال وجود برامج الكترونية متعددة، حيث أنه لا حاجة للانتقال إلى المحكمة لرفع الدعوى ومتابعة إجراءاتها، أو السفر من بلد لآخر لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى، فضلا عن أنه ينهي افتعال الأعذار ولا يوجد مجال للخصم المماطل[٦]. أن نظام المحكمة الإلكترونية يسهل المحافظة على أمن وسرية تداول ملفات الدعوى القضائية حيث أن الحوسبة القضائية تجعل سجلات المحكمة أكثر أماناً وتحمي المستندات والوثائق من أي تغيير أو تحوير فيها، من خلال الاتصال الإلكتروني بين المحكمة الإلكترونية وهيئة المحامين يتسنى للمحكمة معرفة ما إذا كانت عضوية المحامي مقيده وسارية أو معلقه لارتكابه مخالفات، أو قد أُلغيت عضويته من هيئة المحامين؛ حيث في بعض الأحيان يباشر بعض المحامين إجراءات الدعوى القضائية التقليدية بعد إلغاء عضويتهم أو إيقافها في هيئة المحامين وهذا ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بين

---

١ نهى الجلا (٢٠٠٦م) المحكمة الالكترونية، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية، السنة الخامسة، العدد ١٩كانون الثاني ، ص ٢٥.
٢ خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاته، مرجع سبق ذكره، ، ص٤٢
٣ حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ٣٨.
٤ صبري جلبي عبد العال، المنازعة الادارية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ – ٦٨.
٥ عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.
٦ محمد ذنيبات، وآخر (٢٠١١م)، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

الخصوم ووكلائهم[١]. تُتيح سرعة البحث وسهولته والاستعلام عن المعلومات وتحليل البيانات وإعداد الإحصاءات والتقارير، وإمكانية اقتراح تعديلات في الأنظمة والقوانين بناءً على تحليل المعلومات، كما أن التتبع اللحظي لخط سير الدعوى وكذلك التقارير الدورية والمستمرة والمفصلة، تسهم في زيادة فعالية الأجهزة الرقابية القضائية على العمل القضائي وموظفي النظام، ما يعزز ثقة المواطن والمستثمر الأجنبي بالقضاء الوطني، فيما يخص سرعة الفصل بالدعاوى واعتماد أساليب العمل الحديثة والشفافية، واستخدام سياسات الإفصاح عن المعلومات[٢]. أما عيوب التقاضي الإلكتروني :بينما من عيوب التقاضي عن بعد، انتشار الفيروسات في الأجهزة الالكترونية مما قد يؤدي إلى إتلاف كل محتويات الحاسوب، وظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب للوصول إلى بعض المعلومات، من بين الانتقادات التي وجهت لهذه الخدمة في بعض البلدان معنى المحكمة الالكترونية الذي ربما قد يلغي أهم مبادئ المحاكمة العادلة وهي علانية المرافعة ومبدأ المواجهة بالدليل، والمقصود هنا حضور الخصوم إجراءات المرافعة القضائية حتى يرى ويسمع كل منهم المرافعات وأقوال الشهود، بالتالي سوف يتم الاستغناء عن العلانية والحضور في المرافعة وسيكون الحاسوب هو المسؤول عن إصدار الأحكام والمحاكمات منذ البداية بشكل سري عن طريق رسالة نصية[٣].

الأساس التشريعي للتقاضي الالكتروني وإجراءاته في الأنظمة المقارنة: نظام رفع الدعوى بطريقة الكترونية يثير التساؤل حول مدى صحة قبول المستندات والمحررات الإلكترونية في التقاضي، ولهذا حاول الفقه جاهداً تطبيق المفاهيم الجديدة في الإثبات الإلكتروني على قواعد الإثبات القائمة بالفعل، ولم يدخر الفقه والقضاء جهداً في سبيل إيجاد الحلول للاعتراف بالتوقيع الإلكتروني والإقرار بحجيته، عن طريق تطويع قواعد الإثبات التقليدية، لتلائم وسائل الإثبات الإلكتروني.

الأساس التشريعي للتقاضي الإلكتروني: تتعدد الوسائل الالكترونية ومنها الاستعانة بنظام التبادل الإلكتروني لما يحققه هذا النظام من مميزات حيث يعد موفرا للتكاليف واسرع في تلبية الاحتياجات للأطراف، واضافة لميزة الشفافية والوضوح في التعامل[٤]. يعتبر القانون او التشريع أهم أسس إنشاء نظام التقاضي الإلكتروني ويتجسد ذلك من خلال تبنى السلطة التشريعية في الدولة مجموعة القوانين التي تنظم هذه التقنية من حيث ضبط المصطلحات القانونية والتقنية المرتبطة بها وبيان كيفية تطبيقها وابراز اجراءاتها مراعية في ذلك ملائمة هذه الاجراءات او القوانين بصفة عامة للتقدم التقني والبيئة الرقمية التي تحوى هذا النظام وهذا لن يتأتى الا بإستبعاد القواعد القانونية التقليدية واستحداث نصوص جديدة مع تعديل البعض الآخر منها[٥]. ولما كانت السلطة القضائية في كل دولة هي صحبة الولاية العامة في تولية الوظيفة القضائية داخل الدولة من خلال محاكمها القضائية المختصة والتي تهدف الى من خلالها لحماية الحقوق والمراكز القانونية للأشخاص وتتصدى لكل ما يواجهها من موانع اقامة العدل علي إقليمها والذى اصبح من اهم واجبات الدولة في فض المنازعات وتحقيق العدالة وحمايتها. ولكى يحقق النظام القانوني تلك الغايات والاهداف ويتخلص من الموانع التي تعترض مسيرة القضاء ومواكبة التطور التقني والمعلومات وهذا يتم من خلال وجود نظام قضائي جديد يواكب تطورات العصر الحديث بإستخدام تكنولوجيا المعلومات التي اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية من خلال وسائل الإتصال الحديثة التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة بلا حدود جغرافية بين قارات العلم رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت وهي كثيرة ومتعددة منها وسائل كتابية كالبرق او التلكس او البريد المصور (الفاكس) او وسائل صوتية كالهاتف النقال والمرئي والعادي والراديو، او وسائل مسموعة كالتلفاز والفيديو او وسائل كتابية صوتية كالأنترنت[٦]. والنظام القضائي الجديد يجسد عملية تبادل معطيات التقاضي الكترونياً بين اطراف الدعوى والمحكمة الإلكترونية لتسريع عملية التقاضي وتقليص حضور المتخاصمين امام القاضي الى مرة واحدة في بداية الخصومة والاعتماد على نظام المذكرات القانونية عن بعد بالإضافة الى مغادرة النظام الورقي واتماد تبادل السندات الكترونياً لما تلعبه الاجهزة الالكترونية عموماً واجهزة الكمبيوتر على وجه الخصوص من دور هام في الحياة العصرية وما تمتاز به من خصائص ادت الى انتشار استخدامه في كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والاجتماعية والادارية والقانونية ، فأصبحت ظاهرة عامة تستحق دراستها بوجه عام وعلى مستوى القانون المدني يثير مشكلة متعلقة بالحق في الخصوصية والملكية الفكرية والاثبات والعقود الإلكترونية والغش الإلكتروني وحماية المستهلك ، كما يثير على مستوى القانون التجاري مشاكل متعلقة بالمستندات او المخرجات الإلكترونية وعقود التجارة الالكترونية كما يثير مشاكل جنائية كجرائم

١ هشام الحنفاوى، تسوية المنازعات الالكترونية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى، ، ص٢٦.
٢ عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ٥٩.
٣محمد ذنيبات، وآخر ، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.
٤ هشام حامد الكساسبة، وسائل الاثبات امام القضاء الاداري، مرجع سبق ذكره، ص٣٨.
٥ محمد سليمان نايف، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.
٦ حسن سيد بسيونى(٢٠٠٩م) دور القضاء في المنازعات الإدارية القاهرة، عالم الكتب، ، ص٦٦.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

الحاسوب او الحماية الجنائية له[١]. وحتى لا يتم استبعاد قواعد الإختصاص القضائي التقليدية وتطويع وتحوير وتعديل القواعد العامة التقليدية وتوظيفها للعمل في مجال التقاضي عن بعد بوسائل الاتصال الحديثة لابد من تفعيل دور الدولة من الناحية التشريعية بسن قواعد اختصاص جديدة تواكب التطور التقني المعلوماتي، اذ ان القاضي يحتاج لقاعدة تشريعية يستمد منها سلطته لنظر الدعاوى وإصدار القرارات والاحكام بناءً على هذه الإجراءات التي تحمل صفة الإلزام وبالتالي تتمتع بحجية الأحكام ، وقاعدة فنيه يتم من خلالها انشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي يشمل مواقع الكترونية تقدم خدمات ادارية وقضائية وكذلك الاساس التدريبي التأهيلي للكوادر المتخصصة في هذا النظام ومنهم القضاة والمحامين والكتبة[٢]. فمن اهم اسس انشاء نظام قضائي الكتروني وهو يعنى وجود مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر من سلطة مختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية، وتكون ملزمة بحيث تكون ملائمة لحالة التقدم التقني العلمي من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لتطبيق اجراءات التقاضي الكترونياً وعبر شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) لان الطبيعة الخاصة للبيئة الإلكترونية تتطلب قواعد تناسب هذه الطبيعة ويكون ذلك بطريقتين الاولى استبعاد القواعد القانونية التقليدية واصدار قانون جديد ينظم تلك القواعد ، وتطويع وتطوير ما هو قائم من قواعد اختصاص تقليدية وانتخاب ما يصلح منها لتطبيق اجراءات التقاضي عن بعد ابتداءً من تقديم عريضة الدعوى الى موقع المحكمة المختصة عن طريق البريد الإلكتروني وانتهاءً بصدور قرار المحكمة، فمثلاً العقد الإلكتروني الذى يتم عبر شبكة الانترنت هو عقد ادى غيره من العقود وهو ينتمى لطائفة العقود المبرمة عن بعد واهم ما يميزه من غيره من العقود انه يتم استخدام وسائل التعبير عن الارادة بطريقة الكترونية ، بحيث يتم تبادل الرضا بين الطراف عن بعد، وعن طريق الايجاب والقبول فالإيجاب (العرض) الإلكتروني لا يختلف عن الايجاب التقليدي في المضمون وانما يختلف عنه في الوسيلة التي يتم من خلالها وهكذا حال القبول[٣]. لذلك وفي ظل التطورات نجد ان هيمن ثقافة الورق والتي كانت هي السمة المعتمدة في ملفات الدعاوى من مستندات رسمية وغير رسمية ودفاتر وسجلات وبرقيات ورسائل وغيرها كان امراً ضرورياً فيما مضى، أما الآن وبعد ان اقتحمت التقنيات العلمية ميدان القانون عامة وميدان القضاء على وجه الخصوص بدأت تظهر مصطلحات حديثة كالكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والمستند او المحرر الإلكتروني وهذه سنة الحياة، حيث يعتمد استخدام وسائل التقنيات الحديثة في نطاق المعاملات التجارية والمدنية والإدارية ليكون للتقاضي الإلكتروني ذات حجية التقاضي التقليدي. فالتقدم العلمي أدى تطور فكرة الكتابة بظهور وسائل التعاقد المستحدثة وبذلك لم يعد يربط الكتابة بالورقة التقليدية بل أصبح الفكر القانوني ينادى بالكتابة الإلكترونية المستخرجة من أجهزة الحاسوب والانترنت ما دام بالإمكان التأكد من مضمونها لإثبات المعاملات بين المتعاقدين والكتابة الإلكترونية على عكس الكتابة التقليدية الورقية مرئية الشكل لا مادية الوجود وتوصف بانها رقيمة حتى وان كانت تأخذ علي شاشة الجهاز الصورة التقليدية للكتابة، والذى يقوم بمهمة التدوين التقني في مجال التقاضي الإلكتروني عن بعد هم كتبة المواقع الإلكترونية[٤]. وبما أن اجراءات التقاضي الإلكتروني يجب توثيقها بحيث يكون المستند الإلكتروني موقعاً من شخص او جهة لها صلاحية التوقيع والمقصود به التوقيع الإلكتروني ويتطلب الأمر تسجيل المستند في سجل إلكتروني خاص لتوثيق إجراءات التقاضي الإلكتروني من خلال وسيلة فنية تستخدم لتبادل المعلومات بلغة الحاسب، بمعني تبادل الرسائل إلكترونياً ليتم حفظها في سجل إلكتروني لغرض الرجوع اليها عند الحاجة كونها في غاية الأهمية لأنها تعد الأساس في المعاملات الإلكترونية سواءً أكانت تجارية أو ادارية أو قضائية حيث يتم وضعها في سجل الكرتوني بهدف حفظها والرجوع اليها عند الحاجة إذن فالتقاضي الإلكتروني يحتاج لقاعدة تشريعية يستمد القضاة سلطتهم بموجها لنظر الدعوى وإصدار القرارات والأحكام بناءً لهذ الإجراءات التي تحمل صفة الإلزام دون استخدام الدعامات الورقية لأن التطور التكنولوجي الذى اصاب وسائل الاتصال الحديثة وتقنيات المعلومات أتاح التعامل بنوع جديد من الكتابة والتوقيع الإلكتروني حيث يتم تبادل رسائل البيانات عبر شبكة الانترنت وتحميلها على دعامات إلكترونية[٥]. ولذلك يلزم البحث عن تقنيات فنيه متطورة تؤدى وظيفة التوقيع الخطى في البيئة الإلكترونية وأن تؤدي هذه التقنيات الى توثيق الرسالة الإلكترونية وهذه التكنولوجيا يمكن بواسطتها توثيق الارادة الإلكترونية ومن ثم توثيق العقد الإلكتروني من خلال التوقيع الإلكتروني لذلك كان لابد من إعادة النظر في القوانين النافذة لكل دول العالم للتفاعل مع هذا التغيير نتيجة للتطور التقني الحاصل في المجتمعات بما يتماشى لإستيعاب التقنية العلمية الجديدة التي دخلت في كل مجالات الحياة، عليه تبرز أهمية

[١] حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ٦٧.
[٢] محمد حسين منصور، الاثبات التقليدى والإلكترونى، مرجع سبق ذكره، ص١٩.
[٣] صبري جلبي عبد العال، المنازعة الادارية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ _ ٦٨.
[٤] محمد سليمان نايف، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.
[٥] علي على صالح (٢٠١٦م) الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، الرياض معهد الإدارة العامة، ص١٢٥.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

الأساس التشريعي لهذا النظام لتكون نقطة ارتكاز وأساس قانونى مشروع لتطبيق اجراءات التقاضي عن بعد بإستخدام وسائل تقنية علمية حديثة.

القوانين النموذجية العربية:

أ/قانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها: اعتمد مجلس وزراء العدل العرب في دورته التاسعة عشر بالقرار رقم ٤٩٥/د١٩ في ٢٠٠٣/١٠/١٨م ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والعشرين بالقرار رقم ٤١٧ د في ٢٠٠٤/٤/٢١م قانون عربي استرشادي لمكافحة جرائم المعلومات اعدته لجنة مشتركة بين المجلسين وقدمت تقريرا مؤرخا في ٢٠٠٢/٥/٢١م وعرفت البيانات بانها كل ما يمكن تخزينه ومعالجته وتوليده ونقله بواسطة الحاسب الآلي كالأرقام والحروف والرموز وما اليها والبرنامج المعلوماتي بانه مجموعة من التعليمات والاوامر قابلة للتنفيذ باستخدام الحاسب الالي ومعدة لإنجاز مهمة ما.

مشروع اتفاقية عربية في شان المعاملات الالكترونية : اعد مشروع اتفاقية عربية في شان تنظيم احكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الالكترونية في الدول والعربية في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واقر بقرار المجلس المرقم ١١٥٠ في ٢٠٠١/٦/٧م في دورة انعقاده العادية الثالثة والسبعين وعرف المشروع الكتابة الالكترونية بانها كل حرف أو ارقام أو رموز أو أي علامات اخرى تثبت على دعامة الكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بأية وسيلة اخرى مشابهة وتعطى دلالة قابلة للإدراك وعرفت الرسالة البيانات بانها الوثيقة الالكترونية التي تتضمن المعلومات التي يتم انشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل اخرى مشابهة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي[١]. نص المشروع على ان للكتابة الالكترونية والوثائق والمحررات الالكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في احكام قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية متى استوفت الشروط والضوابط الفنية الواردة في الاتفاقية أو التي تحددها الهيئة أو المتفق عليها في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكما نص المشروع على ان يتمتع التوقيع الإلكتروني والكتابة الالكترونية والوثائق والمحررات الالكترونية بالحجية في الاثبات[٢].

القوانين النموذجية الدولية:

أ/ اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم ١٦٢/٥١ في جلستها العامة ٨٥ في ١٩٩٦/١٢/١٦ القانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية الذى اعتمدته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي وورد في ديباجة القانون النموذجي واذ تؤمن بان اعتماد اللجنة للقانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للاشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وعلى صياغة هذه التشريعات في حال عدم وجودها وتوصى بان تولى جميع الدول اعتبار محفزا للقانون النموذجى عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها وذلك بالنظر الى ضرورة توحيد القوانين الواجبة على البدائل للإشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات ونصت المادة (٣) من القانون النموذجي والمخصصة لتعريف المصطلحات على انه لأغراض هذا القانون يراد بمصطلح رسالة البيانات المعلومات التي يتم انتاجها أو ارسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو بصرية أو وسائل مماثلة بما في ذلك على سبيل المثال تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقى[٣].

نصت المادة (٦) من القانون النموذجي المخصصة للكتابة على : ١- عندما يشترط القانون ان تكون المعلومات مكتوبة تستوفي رسالة البيانات ذلك الشرط اذا تيسر الاطلاع على البيانات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها بالرجوع اليها لاحقاً ٢- تسرى احكام الفقرة (١) سواء اتخذ الشرط المنصوص عليه فيها شكل التزام أو اكتفي في القانون بمجرد النص على العواقب التي تترتب اذا لم تكن المعلومات مكتوبة، كما نصت الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون النموذجي على انه في اية اجراءات قانونية لا يطبق أي حكم من احكام قواعد الاثبات من اجل الحيلولة دون قبول رسالة البيانات كدليل اثبات.

ب/ اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم ٨٠/٥٦ في ٢٠٠١/١٢/١٢ القانون النموذجي بشان التوقيعات الالكترونية الذى وضعته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي وورد في ديباجة هذا القانون ان الجمعية العامة للأمم المتحدة توصى بان تولى جميع الدول اعتباراً ايجابيا للقانون النموذجي بشان التوقيعات الالكترونية الى جانب القانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية المعتمد في عام ١٩٩٦ والمستكمل في عام ١٩٩٨ عندما تقوم بسن قوانينها او تنقيحها وذلك بالنظر الى ضرورة توحيد القوانين الواجب التطبيق على بدائل الاشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها

---

[١] هشام حامد الكساسبة، وسائل الاثبات امام القضاء الاداري، عمرجع سبق ذكرهم، ص٥٧.

[٢] محمد حسام محمود لطفي، الاطار القانونى للمعاملات الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

[٣] خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاته، مرجع سبق ذكره، ، ص٥٧.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

عرفت المادة ٢/ج من القانون رسالة البيانات بانه تعنى معلومات يتم انشاؤها أو ارسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التبادل الإلكتروني للبيانات أو البريد أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي، كما اجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب م ٦٨ فقرة ثانيا من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية م /٢٨ فقرة ٢ واستثناء من مبدا علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة ٦٧ دوائر المحكمة ان تقوم حماية للمجنى عليه والشهود او المتهم باجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو بالسماح بتقديم الادلة بوسائل الكترونية خاصة اخري[١] .

موقف التشريعات المقارنة: تحرص التشريعات المقارنة على التأكيد على ان اللجوء لتقنية الفيديو عند الضرورة تقتضى استخدامها لسماع شهادة الشخص ومن هذه التشريعات التشريع الفرنسي والتي تنص على ان لغرض حسن ادارة العدالة الجنائية اذا وجد قاضى التحقيق أو قاضى الحكم مبررا لذلك وفي الحالات المنصوص عليها اللجوء الى وسيلة للتواصل السمعي عن بعد وهذه الحالات هي[٢]:

١/ اذا كانت ضرورة البحث أو التحقيق تبرر ذلك يمكن الاستماع الى شخص أو واستجوابه امام قاضى التحقيق أو امام وكيلي الجمهورية بموجب امر الضبط والاحضار أو القاء القبض أو اجراء مواجهة بين عدة اشخاص في اماكن مختلفة داخل فرنسا أو مكان داخل فرنسا ومكان اخر بدولة عضو في الاتحاد الأوروبي في اطار تنفيذ قرار بحث أوروبي عن طريق وسيلة التواصل عن بعد التي تضمن السرية في الارسال كما تطبق ايضا قبل المرافعة الحضورية التي تسبق الحبس الاحتياطي أو مدة امام قاضى الحريات والحبس وفي هذه الحالة يثبت في كل مكان ما اتخذ به من اجراءات في محضر .

٢/ تستعمل وسائل التواصل السمعي البصرى عن بعد امام هيئة المحكمة عند الاستماع للأطراف المدنية والشهود والخبراء كما تطبق بموافقة وكيل الجمهورية وجميع الاطراف بالنسبة لمثول المتهم امام المحكمة اذا كان معتقلاً .

٣/ تواصل المحامى مع موكله عن طريق استعمال وسائل التواصل عن بعد من اجل ضمان ممارسة حقوق الدفاع في مثل هذه الظروف.

لذا كانت محكمة لامارنيه اول محكمة في فرنسا تستعمل هذه التقنية في قضية من اجل الاستماع الى شهود ثم استعملتها بعد ذلك محكمة الاستئناف بسان ديس حيث وجدت فيها وسيلة لاقتصاد المصاريف من جهة ومن جهة اخرى من اجل التركيز على الشهود المنتجه شهادتهم في الدعوى ولمواجهة الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا اصدرت السلطات الفرنسية القرار رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠٢٠م المتعلق بحالة الطوارئ لمواجهة وباء كوفيد ١٩ ونصت المادة الخامسة منه على تعميم تقنية كونفرنس التي هي في الاصل اجراء استثنائي ينحصر تطبيقه في حالات معينة طبقا للمادة سالفة البيان واستناداً لهذا التعديل اصبح استخدام تلك التقنية هو الاصل وليس استثناء وبالتالي لا يمكن لأطراف الدعوى الاعتراض على استعمالها حتى في الحالات التي اشترط فيها القانون موافقتهم قبل استعمالها[٣]. ثم باشرت محكمة النقض الفرنسية دورا هاما في تدعيم استخدام تقنية الاتصال المرئي المسموع حيث تصدت للفصل في مسالة التوسع في استخدام التقنية من جانب محاكم الجنح المستأنفة حيث كان نص المادة ٧٠٦ -٧١ اجراءات تجيز ذلك الى محاكم الجنح اول درجة فقط اذا قضت بجواز اختصاص محاكم الجنح المستأنفة باللجوء الى هذه التقنية وقد انتهجت هذا التوجه المدعم لتوسع في تطبيق تقنية الاتصال المرئى المسموع باستثناء بعض الاحوال المتعلقة برفض احد المحبوسين احتياطيا المثول امام قاضى التحقيق لجلسة تمديد الحبس الاحتياطي عن طريق الاتصال عن بعد وقد كان سبب الرفض نقص حاسة السمع لديه[٤]. الا ان هذا الرفض لم يؤخذ بعين الاعتبار لذا اصدرت محكمة النقض قرارها في ٢٠١١/١٠/١١م ذكرت فيه القضاة بان المشرع منح الشخص المحبوس حق رفض استخدام هذه التقنية بشكل عام وما على القاضي الا الاستجابة الى ذلك، الا اذا ثبت ان نقله يهدد الامن والنظام العام كما رفضت المحكمة ايضا طعنا بالنقض في قرار الافراج عن شخص تم حبسه احتياطيا باستخدام تقنية الاتصال المرئي المسموع رغم رفضه ذلك وطلبه المثول شخصيا الا ان قاضى التحقيق رد استعماله للتقنية باسباب تعود الى القوة القاهرة التي منعت السلطات احضاره وقد ردت محكمة النقض على ذلك بانه لا يجوز رفض الطلب بداعي خلل في عمل جهاز العدالة بينما في غير ذلك من الاحوال دعمت فكرة اللجوء الى تقنية الاتصال المرئي المسموع حيث قضت في ٢٠١٣/١٠/١م بان استخدام هذه التقنية في صورة للحضور الشخصي مثل الحضور الجسدي امام القضاء[٥].

وأكدت في قرار صادر في ٢٠١٨/٢/٢٧ حيث رفضت طعنا بالنقض يتعلق بقرار الاحالة امام محكمة الجنايات اذ تم رفض طلب المتهم الطاعن بالحضور الشخصي امام غرفة التحقيق التي لم تأخذه بعين الاعتبار وفضلت سماعه عن طريق المثول عن بعد رغم عدم وجود نص صريح يجيز ذلك، كما طرحت امامها مسالة جواز استخدام تقنية الاتصال المرئي المسموع في جلسة الحضور الاول امام قاضى التحقيق وهو الامر الذى لم يرد بشكل صريح ، وقد قررت المحكمة جواز ذلك شريطة حضور محامى المتهم واطلاعه على ملف القضية وثبوت منحه الوقت الكافي للاتصال مع موكله ، كما اصدرت المحكمة حكما اعتبرت فيه ان اللجوء الى التقنيات السمعية والبصرية عن بعد المنصوص عليه في قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي لا يتطلب تسبيبا من جانب سلطات التحقيق أو المحاكم بل يكفي ان تكون مقتضيات التحري والتحقيق فرضت ذلك أو مقتضيات حسن سير العدالة وان ضمانه المحاكمة ترتبط في الاساس بالوسائل التقنية المستعملة لذلك

---

[١] صبري جلبي عبد العال، المنازعة الادارية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ – ٦٨.
[٢] محمد ذنيبات، وآخر ، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٦.
[٣] محمد حسام محمود لطفي، الاطار القانونى للمعاملات الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٩.
[٤] محمد سليمان نايف، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.
[٥] عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

وعليه اعتبرت المحكمة ان حضور المتهم ليس شرطا ضروريا ويكون هذا الحضور محققا اذا تمت المحاكمة عن بعد[١].
ومن ثم يشير جانب من الفقه الى ان لم يبقى في التشريع الفرنسي اى اجراء يقتضى حضور المتهم شخصيا لا ي مكن انجازه بتقنية الاتصال المرئي المسموع بحيث تستثنى فقط حالتي الحضور الشخصي الإجباري في جلسات المحاكمة في محكمة الجنايات وكذا عدم جواز استخدامها في حالة حضور المتهم المفرج عنه امام محكمة الجنح[٢] . واتجهت غالبية التشريعات المقارنة الى تقنين اجراءات المحاكمة عن بعد عبر وسائل الاتصال المرئي المسموع المؤمنة ومن ابرز التشريعات التي تبنت اجراءات التقاضي عن بعد عبر تقنية الفيديو[٣].
ايطاليا: حيث استخدمت هذه التقنية وفقا لأحكام المادة ١٤٧ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية الإيطالي، ثم تطور الامر بعد ذلك الى اجازة استخدامها في سماع المتهمين بتعديل قانون الاجراءات في عام ١٩٩٨م ليتوسع في هذه التقنية لتشمل استخدامها في المحاكمات غير العلنية امام قاضى التحريات الاولية وقاضى جلسة الحكم اول درجة، وقد حدد القانون شرط اللجوء لتقنية الفيديو كونفرنس ان يكون المتهم محبوسا وان تكون هناك دواعي حقيقية تهدد الامن والنظام العام وان تكون المحاكمة في درجة من التعقيد لا تحتمل التأخير.
المانيا: قضى التشريع الألماني في المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية بانه يمكن للقاضي سماع الاطراف سواء أكانوا شهودا أو ضحايا أو حتى المتهم بينما يبدو ان القضاء الألماني لم يكن متحمسا لقبول هذه الفكرة حيث رفضت محكمة استئناف كارلسروه بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٨م استخدام تقنية الفيديو كونفرنس لسماع متهم بدعوى تعارضها مع مبدأ حسن سير العدالة .
السعودية: صدر نظام التعاملات الإلكتروني السعودي بموجب المرسوم الملكى رقم م/١٨ في ١٤٢٨/٣/٨ للهجرة وقرار مجلس الوزراء المرقم ٨٠ في ١٤٢٨/٣/٧ للهجرة وعرفت النظام السجل الإلكتروني بالبيانات التي تنشا أو ترسل أو تبث أو تحفظ بوسيلة الكترونية وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها م ١٣/١ .ًواستكمالا لمنظومة التحول الرقمي، وانسجاماً مع مقتضيات أحكام نظام التعاملات الإلكترونية، ووفقاً لمضامين الفقرة (١) من المادة (الحادية والسبعين) من نظام القضاء، والمادة (الثانية والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية والمادة (السابعة) من نظام المحاكم التجارية، وما تضمنته من وضع الأحكام والقواعد الرئيسية لإجراءات التقاضي عن بعد (التقاضي الإلكتروني) قدمت وزارة العدل السعودية الدليل الاجرائي لخدمة التقاضي الالكتروني لتطبيق إجراءات هذا المسار.
امارة دبى: عرفت المادة (٢) من قانون المعاملات والتجارة الالكترونية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢م المعلومات الالكترونية بانها معلومات ذات خصائص الكترونية في شكل نصوص أو رموز أو اصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب الى أو غيرها من قواعد البيانات وعرفت السجل أو المستند أو المستند الإلكتروني بانه سجل أو مستند يتم انشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو ارساله أو ابلاغه أو استلامه بوسيلة الكترونية على وسيط ملموس أو على أي وسيط الكرتوني اخر ويكون قابلا للاسترجاع بشكل يمكن فهمه وعرفت الرسالة الالكترونية بانها معلومات الكترونية ترسل أو تستلم بوسائل الكترونية ايا كانت وسيلة استخراجها في المكان المستلمه فيه .
مصر: منح المشرع المصري في قانون التجارة السندات المحررات – الالكترونية الناتجة عن الفاكس والتلكس والميكروفيلم واي وسيلة الكترونية مماثلة نفس القوة القانونية للسندات سواء اكان اصل المستند أم صورته وذلك بشرط ان يتم اصدار قرار من وزير العدل يحدد القواعد والضوابط الخاصة بمثل هذه السندات مع توفر شرط الاستعجال ليتم اسباغ الحجية عليها وفي حالة عدم توفر الاستعجال فان السندات التي تتم بالوسائل التي حددها المشرع في قانون التجارة لا تكون لها حجية السندات التقليدية في الاثبات كما ان قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصرى رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤م المنشور في الجريدة الرسمية بعددها المرقم ١٦ في ١٩٩٤/٤/٣١م منح حجية قانونية للوسائل الالكترونية الا انه يشترط الكتابة ليكون السند حجية قانونية بالاضافة الى اتفاق ارادة طرفي التحكيم المسبقة لقبول مثل هذه الوسائل ومخرجاتها[٤].
سلطنة عمان: صدر قانون المعاملات الالكترونية في سلطنة عمان بموجب المرسوم السلطانى رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٨ وعرف المعاملة الالكترونية بانها أي اجراء أو عقد يبرم أو ينفذ كليا أو جزئيا بواسطة رسائل الكترونية وعرف المرسوم السجل الإلكتروني بانه العقد أو القيد أو رسالة المعلومات التي يمكن انشاؤها أو تخزينها أو استخراجها أو نسخها أو ارسالها أو ابلاغها أو تسلمها بوسائل الكترونية على وسيط ملموس أو اي وسيط اخر ويكون قابلاً للتسلم.
الاردن: لم يرد تعريف للكتابة الالكترونية في قانون المعاملات الالكترونية رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١ وانما ورد تعريف للمعاملات الالكترونية في المادة ٢ منه اذ نصت بانها المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية والسجل الكتابى بانه القيد أو العقد أو رسالة المعلومات التي يتم انشاؤها أو ارسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسائل الكترونية والعقد الإلكتروني بانه الاتفاق الذى يتم انعقاده بوسائل الكترونية كليا أو جزئياً وهناك قانون الاوراق المالية المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧م ونصت المادة ٢٤/ب منه على ان تعتبر القيود المدونة في سجلات البورصة وحساباتها سواء اكانت مدونة يدويا أم الكترونيا واي وثائق صادرة عنها دليلا قانونيا على تداول الاوراق المالية المبينة فيها بتاريخ تلك السجلات أو الحسابات أو الوثائق ما لم يثبت عكس ذلك.
إجراءات رفع الدعوى الالكترونية : يجرى التقاضي الإلكتروني عن طريق نوعين من التقاضي[٥]:

---
[١] حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص٥١.
[٢] محمد حسين منصور، الاثبات التقليدى والإلكترونى، مرجع سبق ذكره، ص١٩.
[٣] صبري جلبي عبد العال، المنازعة الادارية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ – ٦٨.
[٤] خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاته، مرجع سبق ذكره، ، ص٦١.
[٥] محمد ذنيبات، وآخر ، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص٩٨.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد (35) المجلد (3) ديسمبر2022
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab ImpactFactor(1.12)

١/ الترافع الإلكتروني الذي يمكّن الدائرة وأطراف الدعوى من الترافع الكتابي، وتبادل المذكرات، وإيداعها، بالإضافة إلى توجيه الأسئلة من الدائرة والإجابة عنها كتابياً من قبل الأطراف وإرفاق مستنداتهم.
٢/ "جلسة المرافعة عبر الاتصال المرئي" التي تمكّن الدائرة القضائية من عقد جلسة مرئية بالصوت والصورة يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة، ويتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالأحكام تصل رسالة نصية من المحكمة بتحديد موعد جلسة التقاضي عن بعد للقضية، و يتم ذكر رقم القضية و تاريخ الجلسة وساعتها، و في يوم النظر للقضية تصل رسالة نصية تحتوي على رابط للدخول لبدء الجلسة. بعد أن تبدأ الجلسة المرئية يتأكد القاضي من أرقام هويات الحضور وأرقام وكالاتهم، ثم يقدم المحامي مرافعته شفويا، في بعض الأحيان يطلب القاضي المرافعة مكتوبة عن طريق تبادل المذكرات، وبعد انتهاء الجلسة تصل للمحامي رسالة نصية للمصادقة على الجلسة.

يطمح كل محامي ومواطن في إقامة نظام عادل نزيه يستعمل الإنترنت و تكنولوجيا العصر الحديث في إجراءات التقاضي ليتمكن الجميع من الوصول لعدالة أفضل وإجراءات أيسر بنفقات أقل وبجهد يسير، لهذه الغايات تم تصميم نظام العدالة الرقمية لتجاوز سلبيات النظام التقليدي وتحسين الجودة وسير القضايا. وهناك أمور تجب مراعاتها، وأخذها في الاعتبار عند تنفيذ مشروع التقاضي الإلكتروني هي:

١/ تصنيف القضايا التي يمكن تسجيلها إلكترونياً وتحديد أنواعها، وكذلك بيان الوثائق والمستندات التي يمكن قبولها إلكترونياً.
٢/ تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها كالقضاة وموظفي المحكمة والمحامين والخبراء، وغيرهم من الأشخاص الذين لهم علاقة بالدعوى، وذلك بغرض منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات، والاطلاع على مستندات الدعوى التي قد تكون سرية.
٣/ تحديد وبيان الإجراء الذي يستخدم في تسجيل المحامين والمتقاضين والتحقق من شخصيتهم، والذي يتضمن إدخال المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.وترفع الخصومة الإلكترونية أمام القضاة، كما هي الحال في الوضع التقليدي، بموجب ورقة من أوراق المرافعات تسمى صحيفة الدعوى، إلا أنه في الخصومة الإلكترونية تكون صحيفة الدعوى محررة على مستند الكتروني ويتم إرسالها إلى قسم الإحالات في المحكمة المختصة من خلال شبكة الانترنت عبر البريد الالكتروني حيث يتم قيدها. ويقدم استخدام المستندات والوثائق الإلكترونية مميزات عدة منها:

١/ تخصص تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم بما يترتب عليه من رفع الكفاءة وخفض التكاليف.
٢/ قلة فقد ملفات القضايا أو حفظها في مكان خطأ، وخفض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم.
٣/ ارتفاع مستوى أمان سجلات المحكمة لان الوثائق والمستندات الالكترونية اكثر صدقية واسهل في اكتشاف اي تغيير او تحوير فيها، بجانب سهولة الاطلاع عليها او الوصول اليها[١]. وكما تحدثنا انفا نجد ان المنظم في المملكة العربية السعودية استكمالا لمنظومة التحول الرقمي، وانسجاما مع مقتضيات احكام نظام التعاملات الالكترونية، ووفقا لمضامين الفقرة (١) من المادة (الحادية والسبعين) من نظام القضاء، والمادة (الثانية والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية والمادة (السابعة) من نظام المحاكم التجارية، وما تضمنته من وضع الاحكام والقواعد الرئيسية لاجرات التقاضي عن بعد(التقاضي الالكتورني) قدمت وزارة العدل السعودية الدليل الاجرائي لخدمة التقاضي الالكتروني لتطبيق إجراءات هذا المسار.، حتي تحافظ خدمة التقاضي الالكتروني على الضمانات القضائية من خلال تحقيق مبدأ المواجهة واستيفاء حق الدفاع في الاطلاع على كل ما يمت للقضية بصلة. وتوثيق الجلسات بالصوت والصورة. ومبدأ علنية الجلسات بحيث يتاح الدخول وفق إجراءات محددة مع مراعاة سلطة المحكمة في ضبط الجلسات؛ وللأطراف الحق في الاطلاع على ملف القضية الكترونياً وتحديد مواعيد الجلسات بما لا يتجاوز الساعة الخامسة مساءً ، والجلسات التي تعقد عن طريق خدمة التقاضي الإلكتروني نوعان في المملكة العربية السعودية:

الجلسة الكتابية ويقصد بها تمكين اطراف الدعوي من الترافع الكتابي وتبادل المذكرات وايداعها بالإضافة لتوجيه الطلبات والاسئلة من الدائرة والاجابة عليها كتابياً من قبل الأطراف وارفاق المستندات، وتتم الاجراءات فيها وفقاً للاتي: تبدأ (الجلسة الكتابية) بافتتاح الدائرة القضائية لها في الموعد المحدد، ويستمر انعقادها حتى تقوم الدائرة بانهائها خلال مدة اقصاها ثلاثين يوما من افتتاحها، وللدائرة لاسباب تقدرها ان تزيد مدة مماثلة لمرة واحدة. وللدائرة تعليق مدة(الجلسة الكتابية) مؤقتا اذا تعلق نظر القضية القيام باجراء خارج عن ارادة الدائرة واطراف الدعوى، كتقرير الخبير، ونحوها. يكون تقديم المذكرات عبر الحقول الظاهرة بالخدمة، ويراعى فيه الوضوح قدر المستطاع. لاطراف الدعوى ارفاق الصور والمستندات المشار اليها في (الجلسة الكتابية) او في المذكرات المقدمة. ولا يجوز لهم ارفاق ذات المستندات مرة اخرى. للدائرة امهال اطراف الدعوى لتبادل المذكرات او الاجابة على الطلبات الى ندة محددة اثناء انعقاد(الجلسة الكتابية) متى رات ضرورة ذلك، على انه لايجوز تكرار المهلة لذات السبب لا لعذر تقبله الدائرة يتحقق اعوان القضاء في الدائرة او الجهة المختصة من تبادل اطراف الدعوى للمذكرات وفقا لعدد المذكرات حسب الدائرة.

النوع الثاني: الجلسة المرئية ويقصد بها عقد الدائرة لجلسة مرئية بالصوت والصورة في قاعات الكترونية؛ يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من وزارة العدل وتتم فيها مناقشة الأطراف واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالحكم وتتم الاجراءات وفقاً للاتي:

يجب على أطراف الدعوى الحضور وتدوين الاسم كاملاً باللغة العربية وفقاً للهوية الوطنية او هوية المقيم أو السجل التجاري في خانة المستخدم. يرسل النظام رسالة نصية لأطراف الدعوى قبل موعد الجلسة المرئية بيوم تحتوي على رابط

[١] هشام حامد الكساسبة، وسائل الاثبات امام القضاء الاداري، مرجع سبق ذكره، ص٦٧- ٧١.

الدخول للجلسة . أما المداولة والحكم فيكـون عقد جلسة المداولة بين أعضاء الدائرة إلكترونيا في خدمة (التقاضي الإلكتروني)، وعدم دخول غير القضاة الذين سمعوا المرافعة .يكون النطق بالحكم وشطب الدعوى والحكم بالنكول من خلال (الجلسة المرئية) أو (الجلسة الحضورية) وتسلم الأحكام للأطراف إلكتروني.

النتائج

١/ يقدم نظام التقاضي الإلكتروني حلولاً لأكثر العقبات التي يواجهها القضاء السعودي التقليدي وهي التأخر في بت الدعوى
٢/ أهم المشكلات التي يعالجها التقاضي الإلكتروني هي مشكلة التبليغ القضائي المحكوم بصحة التبليغات.
٣/ تم تفعيل التقاضي الإلكتروني بصورة رسمية من المجلس الأعلى للقضاء في الوقت الحالي ٢٠٢٠م في جميع محاكم الدرجة الأولى بسبب الظروف الطارئة (فيروس كورونا كوفيد١٩).

التوصيات

١/ تفعيل وتطوير التقاضي الإلكتروني في القضايا ككل من خلال منصة متخصصة بالمنازعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوزارة العدل في المملكة العربية السعودية.
٢/ التحول إلى أسلوب الدعوى الإلكترونية للتخلص من المعوقات جميعاً، ورسم ملامح تداول الدعوى الإلكترونية عبر المحاكم الالكترونية.
٣/ تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات قطاعات مرفق العدالة طبقا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقابلة للتطوير.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم
١/ أسعد فاضل منديل(٢٠٢٠م) النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني، الجزائر، دار هايل .
٢/ جورج شفيق ساري(٢٠٠١م) "قواعد وأحكام القضاء الإداري". القاهرة، دار النهضة العربية.
٣/ حازم الشرعة(٢٠١٠م)التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، عمان، دار الثقافة، ط١.
٤/ حسن سيد بسيونى(٢٠٠٩م) دور القضاء في المنازعات الإدارية القاهرة، عالم الكتب.
٥/ خالد ممدوح ابراهيم(٢٠٠٧م) التقاضي الإلكتروني، (الدعوى الالكترونية وإجراءاتها)، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى، ط١.
٦/ صبري جلبي عبد العال(٢٠١٢م) المنازعة الادارية الإلكترونية، المجلة القانونية، القاهرة، المجلد رقم ٨، العدد ١.
٧/ صفات أوتانى، المحكمة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ١١العدد الأول.
٨/ عبد العزيز الغانم(٢٠١٦م) المحكمة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الامير نايف.
٩/ عبد العزيز عبد المنعم خليفة(٢٠١٠م) الاثبات في الدعاوى الادارية، القاهرة، مركز الاصدارات القانونية.
١٠/ علي على صالح (٢٠١٦م) الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في السعودية، دراسة مقارنة، الرياض معهد الإدارة العامة.
١١/ محمد حسام محمود لطفي(٢٠٠٢م) الاطار القانونى للمعاملات الإلكترونية ، القاهرة، المطبوعات الجامعية.
١٢/ محمد حسين منصور(٢٠١٠م) الاثبات التقليدى والإلكتروني، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى.
١٣/ محمد ذنيبات، وحمدى العجمي(٢٠١١م) القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١.
١٤/ محمد سليمان نايف (٢٠١٥م) النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس.
١٥/ محمد عليم حمد عطا الله(٢٠٠١م)الاثبات بالقرائن في القانون الإداري(رسالة دكتوراه) ، اسيوط ، جامعة اسيوط.
١٦/ محي الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي:تاج العروس من جواهر القاموس .دار الحكمة، عمان.
١٧/ نهي الجلا، (٢٠٠٦م) المحكمة الالكترونية بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية، السنة الخامسة، العدد ١٩ كانون الثاني.
١٨/ هشام الحنفاوى(٢٠١١م) تسوية المنازعات الالكترونية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى.
١٩/ هشام حامد الكساسبة (٢٠١٨م) وسائل الاثبات امام القضاء الاداري، عمان، دار وائل.
٢٠/ اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات.
٢١/ نظام الإجراءات الجزائية السعودي(م/٢) وتاريخ ٢٢ /١/ ١٤٣٥هـ.
٢٢/ نظام المرافعات الشرعية لسنة ١٤٣٥هـ.
٢٣/ نظام المرافعات امام ديوان المظالم السعودي، (م/٣) لسنة ١٤٣٥هـ.